

القرار ١٦٦٢ (٢٠٠٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٩٣، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراره ١٥٨٩ (٢٠٠٥) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقراره ١٦٥٩ (٢٠٠٦) المؤيد لاتفاق أفغانستان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية،

وإذ يعيد تأكيد تأييده في هذا السياق لتنفيذ الحكومة الأفغانية وكافة أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لاتفاق أفغانستان الذي يمتلك الشعب الأفغاني مقاليد أموره، وإذ يعيد تأكيد تأييده للاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة لأفغانستان،

وإذ يتعهد بمواصلة دعمه لحكومة وشعب أفغانستان، وهما يعتمدان على عملية بون التي انتهت بنجاح، في ما يبذلانه من جهود لإعادة بناء بلدهما وتوطيد أسس الديمقراطية الدستورية، ولكي يحتلا المكانة اللائقة بهما في مجتمع الأمم،

وإذ يشدد على حق شعب أفغانستان غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله بحرية، ويؤيد بنجاح الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

وقد عقد العزم على مساعدة حكومة وشعب أفغانستان في الاستفادة من نجاح مؤتمر لندن المعقود من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦،

وإذ يسلم بالطابع المترابط للتحديات التي تواجهها أفغانستان، وإذ يؤكد أن مواصلة إحراز تقدم في مجالات الأمن والحكم والتنمية، وكذلك في المسألة الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في مكافحة المخدرات، والتي تنطوي بالضرورة على بناء القدرات، تعد أمورا يدعم بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات،

وإذ يسلم بالأهمية المستمرة لمكافحة تزايد الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى، ومكافحة أخطار المخدرات،

وإذ يعرب عن القلق إزاء تزايد التهديد المحدق بالسكان المحليين وبقوات الأمن الوطنية والقوات العسكرية الدولية وجهود المساعدة الدولية، وذلك من جراء الأنشطة المتطرفة، وإذ يؤكد أهمية أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى أهمية إعلان كابل المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن علاقات حسن الجوار (إعلان كابل) (S/2002/1416)، وإذ يشدد على أن التعاون الإقليمي يشكل أداة فعالة لتعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان،

وإذ يعرب عن تقديره ودعمه القوي للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان،

وإذ يشدد على الدور الحوري والمحايدي الذي ما فتئت الأمم المتحدة تقوم به في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك تنسيق ورصد الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق أفغانستان،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/145)؛

٢ - يرحب بالتزام الأمم المتحدة الطويل الأجل بالعمل مع شعب وحكومة أفغانستان؛

٣ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/145)، لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا من تاريخ اعتماد هذا القرار؛

٤ - يكرر من جديد دعوته للحكومة الأفغانية، وكافة أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، لتنفيذ الاتفاق ومرفقاته بالكامل؛

- ٥ - يؤكّد أهمية استيفاء معايير وآجال الاتفاق من أجل إحراز تقدم في ما يتصل بالأمن والحكم والتنمية، وكذلك في المسألة الشاملة لعدة قطاعات والمتمثلة في مكافحة المخدرات، وزيادة فعالية المساعدة المقدمة إلى أفغانستان وتنسيقها؛
- ٦ - يدعو كافة الأطراف والجماعات الأفغانية إلى المشاركة البناءة في التنمية السياسية السلمية للبلد وتفاذي اللجوء إلى العنف؛
- ٧ - يرحب بالتقدم الملموس المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا لاتفاق بون، بما في ذلك الانتهاء من نزع السلاح والتسريح؛ ويشجع الحكومة الأفغانية على إتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ ويدعو الحكومة الأفغانية، بما فيها سلطاتها الأمنية، إلى بذل جهود حثيثة لحل الجماعات المسلحة غير المشروعة والتخلص من مخزونات الذخيرة؛ ويطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة لهذه الجهود، مع المراعاة التامة للتوجيه الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛
- ٨ - يرحب بتطوير الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية وبالجهود الجارية لزيادة قدرتهما، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تحقيق هدف قيام قوات الأمن الأفغانية بتوفير الأمن وضمان سيادة القانون في كل أنحاء البلد؛ ويرحب كذلك في هذا الصدد بنتيجة مؤتمر الدوحة المعني بإدارة الحدود المعقود في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛
- ٩ - يرحب بافتتاح الجمعية الوطنية الأفغانية الجديدة؛ ويشثني على الجهود الأفغانية المبذولة لضمان فعالية أدائها لعملها، التي تكتسي أهمية حاسمة في المستقبل السياسي لأفغانستان؛ ويرحب بالجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية؛ ويشجع كافة المؤسسات على العمل بروح من التعاون؛
- ١٠ - يدعو الحكومة الأفغانية إلى كفالة الإصلاح المستمر للإدارة العامة والبذل المتواصل لجهود مكافحة الفساد، على النحو المبين في الاتفاق؛
- ١١ - يرحب بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية العشرية لإصلاح العدالة في أفغانستان، على النحو المفصل في ورقة "العدالة من أجل الجميع" التي قدمتها وزارة العدل؛ ويدعو الحكومة الأفغانية إلى أن تواصل العمل، بمساعدة من المجتمع الدولي، من أجل إقامة نظام للعدالة نزيه وشفاف، بما في ذلك إعادة تشكيل نظام السجون وإصلاحه، على النحو المبين في الاتفاق، بغية تعزيز سيادة القانون في كل أنحاء البلد والقضاء على الإفلات من العقاب؛

١٢ - يدعو إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء أفغانستان؛ ويطلب في هذا الصدد إلى البعثة أن تواصل، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المساعدة في التنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الدستور الأفغاني والمعاهدات الدولية التي تعد أفغانستان طرفاً فيها، وبخاصة الأحكام المتصلة بتمتع المرأة الكامل بما لها من حقوق الإنسان، ويشيد باللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان لما تبذله من جهود جريئة لرصد احترام حقوق الإنسان في أفغانستان وتعزيز هذه الحقوق وحمايتها، ويرحب باعتماد خطة العمل المتعلقة بالسلام والعدل والمصالحة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ ويشجع الدعم الدولي لهذه الخطة؛

١٣ - يرحب بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة لأفغانستان المقدمة في مؤتمر لندن؛ ويدعو الحكومة الأفغانية إلى مواصلة الاضطلاع بدور قيادي قوي في تنفيذها؛ ويشجع على الوفاء بالتبرعات التي أعلن عنها المشاركون في المؤتمر، بما فيها المساعدة المالية المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية والتي بلغت ١٠,٥ بلايين دولار؛

١٤ - يدرك ما تشكله زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به من خطر على أمن أفغانستان وتنميته والحكم فيه، وكذلك على المنطقة وعلى الصعيد الدولي؛ ويرحب بالاستراتيجية الوطنية المستكملة لمراقبة المخدرات التي قدمتها الحكومة الأفغانية في مؤتمر لندن؛ ويهيب بالحكومة الأفغانية أن تسعى، بدعم مقدم من المجتمع الدولي، إلى التنفيذ المبكر للاستراتيجية؛ ويشجع على تقديم دعم دولي إضافي للأولويات الأربع المحددة في الاستراتيجية بطرق منها تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري لمكافحة المخدرات؛

١٥ - يؤكد الدور المهم لرصد تنفيذ الاتفاق الموكول إلى المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي سيشارك في رئاسته الممثل الخاص للأمين العام وحكومة أفغانستان وتدعمه أمانة مصغرة؛

١٦ - يرحب باقتراح الأمين العام توسيع نطاق المكاتب الإقليمية إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية؛

١٧ - يهيب بجميع الأطراف الأفغانية والدولية أن تواصل التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، وأن تكفل أمن وحرية تنقل موظفيها في جميع أنحاء البلد؛

١٨ - يهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بالاستعانة بالمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك ائتلاف عملية الحرية الدائمة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ووفقاً للمسؤوليات الموكولة إلى كل منهما، وبحسب ما يطرأ على تلك المسؤوليات من تطور،

التصدي لتهديد أمن أفغانستان واستقرارها من جانب عناصر حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والأنشطة الإجرامية؛

١٩ - يشجع تعزيز تدابير بناء الثقة بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها بروح إعلان كابل بغية دعم الحوار والتعاون في المنطقة في احترام تام لمبادئ السلامة الإقليمية والاحترام المتبادل والعلاقات الودية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير؛

٢٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس كل ستة أشهر عن التطورات في أفغانستان؛

٢١ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
